القضية الأولى[1]

إعادة التفكير في مسألة التعبير

رؤية نقدية لفتح أفق جديد

محاولة للفهم ومفاتيح للتعامل

محاولة للفهم: ماذا وراء ردود الأفعال الغاضبة؟

كيف نتعامل مع المعضلة؟

أولاً- انتهاك المقدّس ومدى مشروعية تعميم التجربة.

ثانياً- وصف الظواهر. "حرية التعبير" أم "خطاب الكراهية"؟

ثالثاً- استشراء الصمت يفاقم المعضلات.

رابعاً- التعامل المسؤول مع القوالب الجاهزة.

(١) هذا الفصل هو فحوى محاضرة ألقيت في ندوة عُقدت في جامعة بلنسية (إسبانيا) بعنوان "الإسلام والمسلمون وحرية التعبير"، يومي ٨ و٩ أيار/ مايو ٢٠٠٨م.

obeikandl.com

obeikandl.com

محاولة للفهم: ماذا وراء ردود الأفعال الغاضبة؟

منذ أن صدرت "يولاندزبوستن" في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥م برسومها المسيئة للإسلام، وتحديداً للرسول محمد ﷺ؛ كان اندلاع الحريق مُبرمَجاً مسبقاً. فأزمة "آيات شيطانية" التي خطّها سلمان رشدي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ما زالت عالقة في الأذهان.

لقد شهدت أزمة الرسوم هي الأخرى مظاهرات قام بها مسلمون في بلدان عدّة، وتم تسجيل تصعيد في حدّة الخطاب، إلى الدرجة التي أثارت مسألة موقف الإسلام والمسلمين من حرية التعبير، وجعلتها شاغلاً من شواغل النقاش العام في أوربا.

قد يطيب للمرء أحياناً أن يحشر المسلمين وحدهم في خانة أولئك الذين يثور سخطهم على ما قد تأتي به بعض صور التعبير من مفاجآت غير مرغوبة. فهل هذا الانطباع دقيق حقاً؟ في الواقع؛ ينبغي أن نلحظ سلسلة من الوقائع العصيّة على الحصر لدى أمم وطوائف دينية شتى، تمثل ردود أفعال غاضبة على أشكال من التعبير الإعلامي أو الأدبي أو الفني أو السينمائي. بل ينبغي أن نتذكّر أنّ تحدي حرية التعبير الخارجة عن الحدود؛ قد داهمنا هنا في أوربا في النصف الثاني من التسعينيات، عندما فرضت شبكة الإنترنت أسئلة جديدة؛ من قبيل: كيف نتعامل مع المواقع التي تبثّ مضامين محظورة قانونياً؟ وذلك من قبيل مواقع أمريكية تمجِّد النازية، مثلاً. ومع تزايد مستخدمي الإنترنت؛ عُقدت مؤتمرات وملتقيات وندوات برعاية رسمية أحياناً في أكثر من بلد أوربي غربي، وضعت على جدول أعمالها كبح جماح هذه "الحرية" الداهمة عبر الشبكة.

حقاً لقد أحدثت بعض صور التعبير المتفرقة ردود أفعال غاضبة، ولكنها لم تبلغ، كما يبدو، ما بلغته تفاعلات أزمة الرسوم الدانمركية من مظاهرات واسعة على الشاشات، وما صاحبها من حرق أعلام أحياناً وتصعيد لفظي حادّ. لكن

ينبغي الانتباه إلى أنّ أكثر المشاهد حدّة هو ما أثار الانتباه، أي المشاهد من ذلك النوع الذي يطفو بسهولة على السطح الإعلامي. وحتى نعي بعض الملابسات، لنستحضر مثالاً عمليّاً. فمن قَصَد مكة المكرمة في موسم الحج لعام ٢٠٠٧م، الذي تزامن مع أعياد الميلاد المسيحية، ربما قرأ شعاراً منزوياً خطّه أحدُهم على جدار جانبيّ: "قاطعوا الدانمرك!". يعيد ذلك إلى الذهن تلك الشعارات التي يقرؤها المارّة على جدران مدن أوربية، والتي تعبِّر عن نداءات حانقة، لكنّها ومهما يكن من أمر؛ تبقى صورة من صور التعبير وخطوة ذات طابع مدنيّ، بغض النظر عن الموقف منها، ومهما بدت خارقة للمألوف أو خارجة عن السياق. ومع أن ذلك الشعار يعود تاريخه إلى أواخر سنة ٢٠٠٥م أو بداية سنة ٢٠٠٦م على الأرجح؛ فلم تشهد مكة طوال مواسم الحج المنصرمة التي يتدفق إليها الملايين، مظاهرة واحدة ضد الرسوم الدانمركية، بل لم يمنع الامتعاضُ من الرسوم وما صاحبها من نداءات المقاطعة التجارية؛ تسجيلَ مبيعات وفيرة من زبدة "لورباك" الدانمركية في مواسم الحج وغيرها!.

لكن؛ إذا حاولنا أن نَفهم المَشاهد التي تأتينا عبر الشاشات ونطالعها في الصحف والمجلات؛ فإنّ علينا أن نستحضر بضع ملاحظات على الأقل:

. إنّ هؤلاء القوم قد مُسَّت مشاعرُهم حقاً، ويشعرون بالأذى المنهجي المسلّط عليهم، وأنّ إساءات بليغة استهدفتهم بطريقة محبوكة بعناية. ينبغي أن نحاول فهم ما الذي تعنيه تلك الإساءات لذلك الجمهور، بغض النظر عن الموقف من التصرّفات التي تصدر عنه. بل إنّ الانطباع السائد لدى بعض المسلمين أنّ الرسوم التحريضية ليست سوى قمة جبل الجليد، فهم قد اعتادوا على توارد أنباء الإساءات لدينهم وثقافاتهم وقضاياهم، من إعلاميين وسياسيين وحتى رجال دين يقبعون في بعض مناطق "الشمال". بل سنكتشف في الواقع أنّ تلك الإساءات عصيّة على الحصر؛ ومنها مثلاً ما يفوق التوقّعات؛ كأن يطالب كاتب أمريكي معادٍ للإسلام، في مقال كتبه في سنة ٢٠٠٢م، بتدمير مكة المكرّمة بقنبلة نووية (قد نكتشف للمفارقة أنّ الحرب التي قادتها إدارة بوش على

العراق قد تسبّبت حتى سنتها الخامسة بوقوع ضحايا بقدر ما يمكن أن تحدثه عشرات القنابل الشبيهة بالتي أُلقيت على هيروشيما).

. إنّ هؤلاء القوم ينتمون إلى منطقة شهدت - وما زالت تشهد - حالات من التدخّل الخارجي إلى درجة الاحتلال وإلغاء السيادة، وهي تدخّلات لا تُبدي في الأساس احتراماً لثقافات شعوب المنطقة، ويكفي "أبو غريب" في العراق، بما يتسرّب منه من مشاهد صادمة وأنباء مروِّعة، تعبيراً عن هذا الواقع. ومن هنا؛ وبعد احتلال العراق ووقوع الأسوأ فيه، وفي ظل استمرار معاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال، بالتزامن مع قضايا عدّة وتفاعلات معقدة؛ لا يبدو مستغرباً أن تستحثّ الرسوم المسيئة وغيرها ترابطات ذهنية كامنة، لتكون مرشّحة لأداء دور الفتيل الذي يُشعِل الموقف. أي إنّ ما يجري من غضب عارم أحياناً هو في جانب أساسي منه تعبيرٌ عن مخزونٍ من الاحتقان، وهو احتقان كنّا في غنى عنه لو أنصت الجميع لنداء الحكمة والتعقل.

. إنّ التيار الرئيس (mainstream) في المجتمعات العربية والإسلامية، تابع ما يدور من إساءات، وشعر بالتأذي الشديد وامتهان كرامته جراءها. لكنّ أوسع تجاوب من جانب هذا الجمهور العريض لم يكن مع التظاهرات الصاخبة أو حتى الهادئة، بل مع بعض دعوات المقاطعة التجارية المتفرِّقة التي لم تصمد طويلاً على أرض الواقع، لتعود المنتجات الدانمركية إلى الرفوف التي أخليت منها. بمعنى أنّ الصخب الذي تنقله الكاميرا أحياناً لا يعبِّر عن المشهد العام، بل هو في أفضل الحالات مجرّد جزء من المشهد، وينبغي فهمه على هذا الأساس. وحتى نعي منطق الأمر، فإنّ إطار سيارة يشعله ثلاثة صبية في بيشاور لمدة دقائق معدودة، هو أهمّ للكاميرا من هدوء أسبوع كامل في هذه المدينة الباكستانية، فمشهدهم أجدر بأن يُنقل للعالم، وفق التقاليد الصحفية، تماماً كما نبحث عن المصابين القلائل بين الجمهرة الغفيرة التي تحتفي بالثيران المندفعة في بامبلونا (Pamplona)، بما يدفع المشاهد البعيد إلى المبالغة في توقّع أعداد الضحايا.

. إنّ أزمة الرسوم المسيئة وما تبعها من مواسم شبيهة؛ هي تعبير عن مشكلة في التواصل ضمن ما نسميه على نحو متسرِّع "القرية الكوكبية" (Global Village). فاليوم يمكن لصحيفة لم يكن قد سمع بها أحد في الخارج أن تلهب غضب الجماهير في بقاع واسعة من العالم، كما يمكن لسياسي طامح إلى الشهرة وحصد الأصوات أن يفتعل أزمة في العلاقات بين الأمم والشعوب بفيلم قصير ذي مواصفات رديئة، وأيضاً يمكن للجمهور في أنحاء العالم أن يتابع قضية تطليق طفلة من زوجها الذي يقف على مشارف الكهولة، في أحد الأقاليم النائية المعزولة عن العمران الحديث.

لقد برهنت التطوّرات المتلاحقة، بدءاً من أزمة الرسوم الدانمركية، أننا إزاء معضلة قائمة تفرض تحديات جسيمة. فقد تلاحقت التطوّرات بشكل أوحى لبعض المراقبين بانسداد الأفق وانعدام الخيارات، إلى درجة إطلاق التخمينات عن ولوج مجتمعنا الإنساني الكبير حقبة "صدام الحضارات" التي تتحقق معها نبوءة صموئيل هنتنغتون.

إنّ ما يجري يشعرنا أحياناً بانعدام الحيلة إزاء أزمة تتأجج من موسم إلى آخر، بين فعل وردّ فعل. وقد عبّرت عن ذلك وزيرة الخارجية النمساوية أورسولا بلاسنيك، في تعليقها على تفاعلات أزمة الرسوم الدانمركية (في كلمة ألقتها في فيينا في السابع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٦م)؛ عندما قالت: إنّ «الحياة الحديثة في القرن الحادي والعشرين تداهمنا دون إرشادات الاستخدام للتعامل معها، ولذا فإنّ علينا أن نعزِّز أجواء المسؤولية المتبادلة والاعتدال».

ولا تنبع هذه الملاحظة من فراغ؛ فلإشعال حريق قابل للخروج عن السيطرة في "قريتنا الكوكبية"، تتكفل اليوم بالأمر ريشةُ رسّام مغمور، أو هواجس سياسي موتور، أو نبوءات رجل دين آثم. أفراد قلائل باتوا قادرين على إشعال الفتائل، وسرعان ما تنساق جماهير من بقاع شتى للتعبير عن كرامة إنسانية تأبى المساس، وللذود عن "المقدّس" الذي تُسلّط عليه السهام والكاميرات معاً.

لكنّ هذه التطوّرات ليست معزولة عن واقع تستشعر فيه المجتمعاتُ الإنسانية بشكل متزايد واقع التنوّع الثقافي، استشعاراً يترافق مع الخشية على الخصوصيات الذاتية من التأثيرات "الأجنبية"، ولا سيما تحت وطأة اتجاه التوحيد الثقافي في عصر العولمة وتأثيرات التنوّع والهجرة. فبوسعنا الافتراض أنّ الجمهور الذي لا يستشعر الوقوف على أرضيّةٍ معنويّة مستقرة؛ يكون أكثر عرضة لاستثارة مكامن القلق والارتياب لديه، وهي حالة يسهل على الإعلام والسياسة استغلالها على نحو غير رشيد.

كيف نتعامل مع المعضلة؟

إنّ استحضار الملاحظات سالفة الذكر يعيننا على تقدير الموقف بشكل أدقّ وأكثر واقعية، ولكنّ ذلك لا يلغي الحاجة إلى وضع تصوّر عام ومتكامل، يحمي نسيجَنا الإنساني المتنوِّع من أزمات داهمة تتخذ طابعاً "ثقافياً" أو "تواصلياً". ولذا، علينا فيما يلي أن نجتهد في طرح مفاتيح للتعامل مع هذه المعضلة، سواء على صعيد المفاهيم، أم على مستوى الأداء، أم فيما يتعلق بالتدابير التي بوسعنا الأخذ بها لدرء هذه التطوّرات السلبية التي تلقي بظلالها على فضائنا الإنساني.

أولاً- انتهاك المقدّس ومدى مشروعية تعميم التجربة

تتوجّه مطالباتٌ عدّة إلى المسلمين بأن "يتسامحوا" مع الإساءة لمقدسات الإسلام وإهانتها. وكثيراً ما يتم التلويح بالتجربة الأوربية في هذا المضمار، على أنها نموذج على "سعة الصدر"، وعدم التبرّم من النيل من المقدسات، والتعايش مع هذه الإساءات بطيب خاطر.

جدير بهذا الاستدلال أن يفرض تساؤلات عميقة حَرِيّة بالطرح والمناقشة.

- فهل تجارب بعض البلدان الأوربية، في "إهانة" ما تعده مقدّساً دينياً بالنسبة إليها، تسوِّغ تقمّص الآخرين الموقف ذاته؟.

- وهل يجب على مجموعة من البشر أن تتقبل سلوكاً ما لمجرّد أنّ مجموعة نظيرة لها تَقبّلَته؟.
- وإلى أي مدى ينبع هذا المنطق من تصوّر استعلائي؛ كونه يفرض التجربة الذاتية التي تبلورت ضمن إقليم جغرافي بعينه على أنها نموذج ينبغي على "الأقاليم" الأخرى كافة الاقتداء به؟.

ليس المقصود من طرح هذه التساؤلات المسارعة إلى تقديم إجابات جاهزة في هذا الاتجاه أو ذاك؛ وإنما التأسيس لتناول أعمق، يتيح لشتى الأطراف التعاطي مع أزمات كهذه على أسس رشيدة مدخلها الفهم الأفضل للملابسات.

ولا بدّ أن يكون واضحاً أن مفهوم حصانة المقدّس من المساس، قد ينحسر ضمن مجتمع ما عن المعتقد الديني، لكن دون أن يتلاشى بالكامل، بل قد يتمدّد إلى مشمولات أخرى؛ بمعنى أنّ الحصانة يتم إسباغها بصورة غير واعية على "مقدّسات" مفترَضة أخرى، وبشكل يجعل الخوض فيها محسوباً بعناية لأنه انتهاك لـ"تابوهات" (Tabus) ليس من المقبول المساس بها أو الإساءة إليها. وإحدى المفارقات التي سنكتشفها في نهاية المطاف؛ أنّ هناك من يمنح الانطباع بأنه يُسبغ مسوح القداسة على "قيم أوربا"، وهي التي يجري أحياناً الاحتجاج بها في تسويغ انتهاك المقدّس.

يصعدُ التمجيد ببعض المفاهيم والتصوّرات إلى مراتبَ تُسبغُ عليها مسوح القداسة. ففي فرنسا، مثلاً، تُقدَّم "قيم الجمهورية" في الخطاب الرسمي وفي النهج الثقافي السائد على أنها غير قابلة للمساس، وترتفع اللائكية (laïcité) فوق مستوى النقاش، بل مجرّد الاقتراب منها بالنقد قد ينتهك المحظور (Tabu)، دون أن تستدعي المسألة نقاشاً يُذكَر بشأن حرية التعبير.

وما نكتشفه أنّ هذه "اللائكية" هي نسخة فرنسية فريدة تقريباً، تحاشتها أمم أوربية أخرى؛ لكلٍّ منها "تابوهاتها" (Tabus) التي ترتفع فوق مستوى النقاش بدرجة أو بأخرى.

ومن واقع الخصوصية التركية، نجد أنه طبقاً للنموذج العلماني السائد هناك؛ يُعَدّ "غطاء الرأس" للمرأة محظوراً في المؤسسة العامة، حتى لو اعتمرته نائبة انتخبها الشعب ديمقراطياً. وعلى هذه الخلفية تم طرد أستاذة المعلوماتية التي تعمل حالياً في إحدى الجامعات الأمريكية، مروة قاوقجي، من البرلمان بأنقرة سنة **١٩٩٩**م، بصرخات ساخطة أطلقها في وجهها كبار السياسيين، ومن بينهم رئيس الوزراء ذاته. لقد تم منعها من أداء اليمين الدستوري، والسبب قطعة القماش الزاهية التي تستر شعرَها والتي تسلّلت عبر الديمقراطية وانتهكت "المقدّس". وقد يستنتج الزائر لتركيا، أنّ من يتبوّأ موقع "أبي الأمة"، مصطفى كمال أتاتورك، يحظى في النظام العلماني بتمجيدٍ يصعد به إلى مراتب القدِّيسين، ولا يمكن تصوّر الإساءة إليه مهما بدا سقف حرية التعبير مرتفعاً في بلاد الأناضول الساعية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

وفي خلاصة القول؛ سنكتشف أنّ "المقدّس" الذي يعلو على المساس، أو غير المطروح للنقاش، يصادفنا في شتى البيئات، وأنّ "إهانته" كفيلة بإشعال الحرائق، خاصة عندما تتم "الإهانة" بصفة منهجية ومتعاظمة تتضافر فيها التواطؤات.

وبغضّ النظر عن موقفنا من هذه المسألة وما يرتبط بها من حساسيات غائرة، يتعيّن التفريق بين النقد والإهانة، مهما كان النقد حادّاً. ويكفي أن ننبِّه هنا إلى أنّ أحد مقاصد الإهانة هو جرح المشاعر والحطّ من كرامة المستهدَفين، بما قد يصل إلى درجة الإذلال المريع، وهو انتهاك، سيكون له ما بعده من ثم، بما في ذلك المزيد من الانتهاكات والتجاوزات، ولذا يصعب عزل ممارسات العهد النازي عن الإساءات السابقة التي تراكمت بشكل ظاهر في الربع الأول من القرن العشرين، بل بما سبق ذلك، والتي عبّرت عن ذاتها ليس من خلال أقوال السياسيين فقط؛ بل، في الأساس، من خلال رسوم الكاريكاتير والأعمال الأدبية والمؤلفات والصحافة والإنتاج السينمائي.

ويجب التفريق بين عرض الفكرة الناقدة، ولو في قالب شديد الوطأة أحياناً، وفعل الامتهان أو نزعة الاحتقار، بما يخالجها من التشويه.

ومع ذلك؛ فلا مفرّ من الإقرار بصعوبة تحديد هوامش دقيقة بين التناول النقديّ الحادّ وفعل التشويه والاحتقار، فذلك يتباين بحسب القضايا والمسائل ذات الصلة؛ بكل ما فيها من أبعاد موضوعية وملابسات ذاتية، وخلفيات تصدر عنها أو تتأثر بها. لكنّ الذي ينبغي أن نعترف به؛ أنّ نفراً من الذين خاضوا حملات الرسوم المسيئة بدءاً من خريف ٢٠٠٥م؛ لم يكونوا سليمي الطوية وهم يستسلمون إلى إغراء الريشة التي بوسعها إشعال الحرائق عبر القارات، وإثارة الضغائن بين المنتسبين إلى الدوائر الثقافية، وعلينا أن نأمل في نهاية المطاف ألَّا يكون أولئك ومن تساوق معهم قد نجحوا في هذه المهمة.

ثانياً- وصف الظواهر - "حرية التعبير" أم "خطاب الكراهية"؟

ما إن اندلعت أزمة الرسوم الدانمركية المسيئة للرسول محمد ﷺ، حتى ثار النقاش بطريقة تلقائية حول حرية التعبير و"القيم الأوربية". ولكنّ السؤال الغائب عن المشهد هو: أحقاً أن ما يشغلنا هو السياق الملائم للقضية حقاً؟ ما الذي كان يمنع وضعَ المسألة في سياق آخر بتشخيصها ابتداءً على أنها تندرج ضمن "خطاب الكراهية"، و"إثارة الأحقاد"؛ ما دامت تتعلّق بمحاولات تحريضية تولّى كبرها إعلامٌ متطرِّف، وغير مسؤول؟.

إذا كانت الرسوم المسيئة والمقززة والتحريضية تلك، شكلاً من أشكال التعبير بالريشة؛ فإنها تمثل في الوقت ذاته، ومن دون شكّ، نموذجاً من حملات الكراهية والتشويه.

بوسعنا أن نفترض هنا أنّ الضجة بشأن حريّة التعبير غير ذات صلة بجوهر الأزمة؛ بل إنّ التلويح بحرية التعبير من قلب خنادق مثيري الكراهية ومحترفي التشويه هو مسعى يؤدي إلى توفير التغطيةِ الأدبيّة لمحاولات الإساءة الصارخة

والتعمية على حملاتِ التحريض. سيجد غير واحد في هذه الاستجابة وصفة مثاليّة للخطاب العنصريّ (السُّلاليّ) المنبوذ.

وللمفارقة؛ فإنّ العالم الإسلامي، الذي يواجه انتقاداتٍ مُزمِنَة بأنّ سجلّه في ميدان حرية التعبير حافلٌ بالخروق، وجد نفسه مدفوعاً إلى أن يسهب في الحديث عن تلك الحريّة، وكيف ينبغي أن تكون.

وما يستدعي الوعي بخطورته أن يمنحَ بعضُ المتحدِّثينَ الانطباعَ بأنّ الدفاع عن حمْلة التحريض المحبوكة بعناية؛ هو دفاعٌ لا بدّ منه عن "قيم أوربا"، التي استماتت قروناً لترسيخها .**إنّ ما جرى من ربط متسرِّع أو محسوب بين "قيم أوربا" وهذا النمط من التشويه، بعث بحزمة من الرسائل الخاطئة في اتجاهات متعددة.**

وفي كلِّ الأحوال؛ أدى الانصراف عن معالجة أزمة الرسوم في مسارها الصحيح إلى تفاقم الأزمة، وأذكى ظواهر سلبية. ولعلّ تجارب السنوات القليلة الماضية تقودنا إلى استنتاج يستحق المدارسة. فالوقائع التي عايشناها في أوربا تشير إلى تحوّل ما قد طرأ على نزعاتِ التطرّف العنصري وموجات كراهية "الآخر"، التي انبعثت فيما سبق من أقصى يمين الساحات الأوربية. إذ يبدو لنا أنّ تلك النزعات والموجات قد اكتشفت وَصْفَتَها البارعة، التي تتيح لها مزيداً من النفخِ في نار الأحقاد، مع إعفائها أكثر فأكثر من المسؤولية عن الحرائق التي تُشعلها هنا وهناك. تقومُ تلك الوصفةُ على المزج بين التركيز على العداءِ للإسلام والمسلمين، والتحريض ضد الثقافة الإسلامية من جانب، مع مواصلة التذرّعِ بحريّة التعبير والاحتماء بمظلة "القيم الأوربية" التي "لا تقبل المساومة"، من جانب آخر.

إنّ أحد الأسئلة البحثية المفتوحة التي يمكن أن نطرحها اليوم على علماء الاتصال، تتعلّق بمدى وجود ملامح استمرارية بين تجربة الرسوم العنصرية السابقة التي عرفتها بعض بلدان أوربا في النصف الأول من القرن العشرين،

وما نشهده من تطوّرات متلاحقة في حقل رسوم الكراهية منذ خريف ٢٠٠٥م. وهناك أسئلة شبيهة تتعلق بالإنتاج الفيلمي، خاصة أننا نعيش على أصداء ضجّة "فتنة"، الذي خرج به سياسي متطرف يشغل مقعداً في برلمان هولندا.

إنّ السهام المسدّدة بالأمس إلى "الأجانب" عامّة؛ أخذت، وإلى حدٍّ كبير، تستأثر بالمسلمين اليوم، أفيكون ما نشهده هو موجة من "العنصرية الانتقائية"، ينتقل فيها مركز الثقل من "كراهية الأجانب" إلى "العداء للإسلام"؟.

لقد تم استدراج أطراف كثيرة بغير وعي إلى مسار آخر لا يتصل بجوهر القضية؛ هو الانشغال بمسألة "حرية التعبير"، بدلاً من الوعي بمخاطر الكراهية والأحقاد التي تعاود اتخاذ الرسوم وغيرها مطيّة لها.

لقد تحوّل الجدل عن وجهته، ليحصل المسيئون على حصانة أدبية تصل إلى حدّ تمجيدهم واستدرار التعاطف معهم دون طرح تساؤلات جادة إزاء مرامي ما قاموا به حقاً، في ظل أجواء مشحونة تضيق فيها فرص التفاهم.

وفي ضوء هذه الملابسات يكون السؤال: هل كان تركيز المرافعات من شتى الأطراف على مسألة حرية التعبير و"القيم الأوربية" خطوة صحيحة؟ وهل يمكن لحرية التعبير أو "القيم" أن تمنح الغطاء الأخلاقي لنزعات التشويه والتحريض؟

تتطلّب القضية نقاشاً أكثر جدية، وما نستطيع أن نقرِّره في هذا الصدد أنّ الحرية تقتضي المسؤولية، وأنّ هذه المسؤولية لا تتجزّأ. كما ينبغي التحذير من أن يتحوّل التذرّع بحرية التعبير إلى وصفة لإثارة الأحقاد والكراهية وملجأ يغتنمه العنصريون وغير المتسامحين. وإنّ ذلك مما يتعيّن كذلك تأكيده في مواثيق الشرف التي تتبنّاها قطاعات الصحافة والإعلام والفنون، وتفعيله في التزاماتها الأدبية وممارساتها العملية.

وفي كل الأحوال، فإنّ ردود الأفعال المسلمة ينبغي أن تتحاشى الظهور في خانة من يحرص على تقليص هوامش حرية التعبير. كما ينبغي التنبيه بالمقابل إلى

أنّه من غير اللائق توفير المسوِّغات لحملات التحريض ضد الإسلام وخطاب التشويه بأي لافتة قيميّة كانت.

وما ينبغي التشديد عليه أنّ "قيم أوربا" التي استماتت قروناً لترسيخها لا يُنتظر منها أن تؤول إلى احتضان نزعات التعصّب والكراهية تلك، وإلّا فسيكون ذلك توجّهاً تقويضياً لقيم التنوير لحساب ما يجوز وصفه بتوجهات ظلاميّة تعيد تسجيل حضورها في القرن الحادي والعشرين بطرائق متجدِّدة.

ليس من المقبول أن تبلغ حدّة النقاشِ درجةً تضعنا أحياناً في مسار جبري يفرض علينا الاختيار بين ما هو سيِّئ وما هو أسوأ؛ فإما أن تقبل بخطاب الكراهية إلى حدّ تمريره وتشجيعه، وإمّا أن تفرط بحرية التعبير والتراجع عن "قيم أوربا" التي أنضجتها أطوار النهضة والتنوير. إنّ نقاشاً كهذا لا يتأسس على توصيف واقعي للتحديات المطروحة، بل يحشرنا في زاوية ضيِّقة ويصرف أنظارنا عن خيارات التصرّف الرشيد. وهكذا؛ فبدلاً من الاستجابة الواعية والنبيهة لمسؤولية التنصّل من أوزار التشويه وخطايا الكراهية، نندفع إلى الانشغال بالتنظير للحريّة والمنافحة المستميتة عن مكاسبها التي لا تحتمل المساومة، وكأنّ حريّة التعبير هي المشجب الجاهز لتعليق الأوزار والخطايا عليه.

ومن المحتمل أن يكون استسهال المنافحة عن "القيم الأوربية" قد شغلنا عن أسئلة ناقدة ذات طابع جوهري كان يمكن طرحها، بحيث يبدو بعض أولئك المنافحين وكأنهم يصوغون إيديولوجيا جامدة تسبغ على ذاتها رداءً قيمياً.

لا ينبغي أن يتضاءل تقديرُنا للإبداع الإيجابي وأن تضمر حماستنا لحرِّية التعبير المتلازمة مع المسؤولية، ويفرض ذلك التذكير بالمسؤولية الذاتية للإعلاميين ووسائل الإعلام، وكذلك للفنانين والقطاعات الفنية، في الحذر من أن تتسلّل مساعي الإساءة وإثارة الأحقاد ونشر الكراهية عبر أعمال إعلامية أو فنية.

ثالثاً- استشراء الصمت يفاقم المعضلات

قد يتوقع المرء أحياناً أن يخرج شخص ما؛ رساماً كان أو أديباً أو سياسياً أو رجل دين، بما يثير الكراهية ويشتمل على التحريض، ولكنّ الذي يستعصي على التوقّعات أن تصمت الجمهرة عمَّا يجري إلى درجة تمنح الانطباع بالافتقار إلى الشجاعة الكافية، أو الوقوع ضحية التغرير، أو حتى بالتواطؤ مع الإساءة.

يثير هذا تساؤلاتٍ لم تنل حظَّها من النقاش بعد؛ من قبيل: لماذا لم يتدخّل رسامو (الكاريكاتير) في الدانمرك للتصدي لحملة الرسوم المسيئة برسوم مقابلة، تعزِّز العقلانية، أو تعادل الكفة على الأقل، فتعبِّر في ذلك عن "قيم أوربا" في الاحترام ورفض الكراهية والتشويه؟.

هذا السؤال، وما يقابله في شتى حالات الإساءة التي نحن شهود عليها، لا تعفي جميع الأطراف من المسؤولية الأدبية في التدخّل لمعالجة هذه الظواهر في مهدها، بمن فيهم المسلمون أيضاً.

فاستشراء الصمت سيجعل من التشويه ممارسة اعتيادية مقبولة؛ ذلك أنّ تعاقب حملات التشويه و"الإسلاموفوبيا" وتلاحقها واتساع نطاقها وتنوّع تجلِّياتها، يجعلها أقدر على تثبيت أقدامها في مواقع مجتمعيّة متقدِّمة، بحيث يتّسع تأثيرها وتتحوّل إلى ممارسة اعتيادية مقبولة يصعب احتواؤها أو التخفيف من عواقبها الوخيمة.

ومن هنا تتّضح مسؤوليات ملقاة على عاتق العقلاء والحكماء في المجتمع الواحد، من المؤسسات والتجمّعات ورجال الدين وقوى المجتمع المدني والمسؤولين والأفراد؛ كي يساهم الجميع وبشكل مشترك في قطع الطريق على المتربِّصين بثقافة الوفاق والساعين إلى الخصام والشقاق، وفي تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع التضامن المجتمعي المتبادل والتماسك في وجه التعصب والإساءات. كما يجب وضع المسؤولين وصانعي القرار في شتى المستويات،

أمام مسؤوليّاتهم الأدبية وأدوارهم التي لا ينبغي أن يتنصّلوا منها في مكافحة حمى التشويه و"الإسلاموفوبيا".

وترشدنا الدروس المستقاة من الأزمات الأخيرة إلى أهمية تنمية المسؤولية الذاتية للإعلاميين ووسائل الإعلام، وكذلك للفنانين والقطاعات الفنية، في الحذر من أن تتسلّل مساعي الإساءة وإثارة الأحقاد ونشر الكراهية عبر أعمال إعلامية أو فنية، مع الإعراب عن التقدير للإبداع والحرية التي تكتسب قيمتها بالمسؤولية.

لقد برهنت التجارب العملية أنّ "الشجاعة المدنية" (Civil Courage) يمكنها أن تحبط تمدّد حمى التشويه، عبر ما يقوم به الأفراد والنخب والمؤسسات من صدّ تلقائي مباشر لمحاولات الإساءة تلك، حتى في مهدها أو نطاقها الأقرب. وليست المبالغة في التعويل على مخزون الشجاعة ضرباً من العبث، وتكفينا هنا حالة نموذجية، امتنع فيها موزِّعو صحيفة "كلاينه تسايتونغ" (Kleine Zeitung) النمساوية عن توزيع عددها الذي تضمّن نشراً للرسوم الدانمركية المسيئة (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦م).

تقتضي دروس التاريخ القريب وعِظاته عدم التساهل مع أعمال التحريض والكراهية بغض النظر عن المُستهدَفين بها، بل يتعيّن العمل على تطويقها بمزيد من التماسك المجتمعي وتجسير الفجوات، مع امتلاك الجرأة الكافية على إدانة التجاوزات والإساءات وقطع الطريق عليها. إنّ الجميع معنيّون بأن يساهموا، وبشكل مشترك، في قطع الطريق على المتربِّصين بثقافة الوفاق والساعين إلى الخصام والشقاق، وأن تتعزّز الجهود الرامية إلى تشجيع التضامن المجتمعي والإنساني المتبادل والتماسك في وجه التعصب والإساءات.

رابعاً- التعامل المسؤول مع القوالب الجاهزة

مَن يتناول حالة الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للإسلام، مثلاً، لا يسعه تجاهل مسألة القوالب الجاهزة (Stereotypes) وما تفرضه من معالجات.

والواقع أنّ اعتماد فنّ (الكاريكاتير) على التنميط والقَوْلبة، يفسِّر جانباً من الطرافة التي يتمتع بها، والانشداد الذي تحظى به رسومه، إلى درجة إفراد مساحات بارزة له؛ أسوة بما تفعل صحيفة "لوموند" (Le Monde) الفرنسية كل يوم، في أبرز مساحة منها يمكن أن تختطف أنظار القراء (ضمن النصف العلوي من الصفحة الأولى). يتفنّن رسّامو (الكاريكاتير) في البحث عن العلامة الفارقة للشخصيات، فتكون الأنفَ بالنسبة إلى شيراك والأذنين بالنسبة إلى بوش، ومن قبلهما الرقعة الحمراء على الصدغ بالنسبة إلى غورباتشوف، والبطن المنتفخ بالنسبة إلى هيلموت كول. لم يكن ذلك كلّ ما فعله رسّامو (الكاريكاتير)؛ فقد أمعنوا في التركيز على تفاصيل أخرى وأبرزوها، كالأنوف المعقوفة التي استُخدمت في السابق لتنميط اليهودي وقوْلبته، ولن نُفاجأ عندما نصادفها وشبيهاتها اليوم بحق المسلم والعربي، أو بما يرمز إلى الإسلام ومقدساته. لقد اختار مؤلف مغمور يدعى جيرالد شتاوب (H. Gerald Staub) الأنف تعبيراً عن موقف عدائي من العرب والمسلمين، وذلك على غلاف كتابه المسمى جهاد (Jihad) الصادر في نيسان/ أبريل ٢٠٠١م. يمكن للقارئ في أي مكان في العالم الحصول على نسخة من الكتاب الحافل بالقوالب النمطية العنصرية بأقل من ثلاثة دولارات بواسطة موقع "أمازون" (Amazon).

ومع ذلك الكتاب أو من دونه، سنصل إلى الاستنتاج بأنّ تلاعب الرسامين بالملامح البشرية يتمتع بقابلية التعبير المشوّه عن أمم وثقافات بأكملها، ولا يكون الأنف معقوفاً بالضرورة بل قد يأتي منتفخاً على نحو يثير اشمئزازنا.

قد تختلف التقديرات؛ بكون أعمال كهذه تتعلّق في المقام الأول بالتعبير أم بالكراهية، بالفن أم بالتشويه، بالطرافة أم بالاحتقار؟ لكنّ الذي لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان هو إدراك مخزون القوالب النمطية، والأحكام المسبقة، المستقرّة في الوعي الجمعي، فمنها تتغذى الرسوم المسيئة من هذا النوع، وعليها تتأسّس. ذلك يعني أنّ الموقف يقتضي عدم عزل تقديراتنا بشأن الرسم

عن مجمل الملابسات، كيلا نمنح صاحبه صكوك الغفران الجاهزة، وأن نمضي في الوقت ذاته إلى معالجة القوالب السلبية التي لم تفلح مناهج التعليم والمضامين الثقافية، ولا حتى الأداء السياسي، في التعامل المسؤول معها عبر الأجيال.

وجدير بنا أن ندرك بعض المفارقات التي تحكم الفرص التواصلية بين الأمم والشعوب والمجموعات البشرية، بل حتى ضمن الفضاء المجتمعي الواحد. من ذلك أنّ صورة طرف ما لدى طرف آخر، تبقى خاضعة لوعي ذلك "الآخر" بنفسه، ومَن حولَه في هذا العالم، خضوعاً قد لا يقلّ أحياناً عن انطباعها بالواقع الذي يُفترَض أنّ هذه الصورة قد استُقيت منه. فصورتنا مثلاً لدى من نفترض أنه "الآخر"، تبقى متأثرة أيضاً بخصوصيات "الآخر" ذاك، كذاكرته التاريخية وخلفيته الفلسفية، وأيضاً بملابسات نظرته إلينا. ولعلّ ذلك يرشدنا إلى بعض ما يحدّ من قدرتنا على تصحيح الصور الذهنية والانطباعات المتعلقة بنا في وعي الآخرين وإدراكهم. فمن الدقّة أن نُقِرّ بأنّ تلك الصور والانطباعات لا نصنعها "نحن" بالكامل، بل بوسعنا على الأكثر أن نؤثّر فيها، أو ربما يكون بوسعنا السعي لتشكيل بعض مكوّناتها.

ومن هنا؛ تتأتى مسؤوليّتنا في المعالجة النقدية لخلفيات تصوّراتنا عن غيرنا، ومسؤولية الآخرين في تصوّراتهم عنّا، وكلّ عن "الآخر" كذلك.

obeikandl.com